

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القصر

المصدر من محكمة التمييز الأردنية بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان
وعضوية القضاة السادة

محمد متروك العجامة ، جميل محادين ، احمد الخطيب ، هاني الرفاتي .

محكمة التمييز الأردنية

بمقتها : الجزائبة

رقم القضية :

٢٠٠٩/٣٠٩

تقدم رئيس النيابة العامة بكتابه رقم (٢٠٠٩/٤/١) تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٩
بناءً على طلب معالي وزير العدل بكتابه رقم (١٣٨١/١٠/٧) المؤرخ في ٢٠٠٩/٢/٩
يطلب نقض عملاً بالمادة (١/٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم
(٩ لسنة ١٩٦١) بشأن الحكيم الصادرين في الدعوى رقم (٢٠٠٧/٣٩٢) استئناف
جزاء عمان المفضولة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٧ والدعوى الاستئنافية رقم (٢٠٠٦/٤٤٤٢)
استئناف جزاء عمان المفضولة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١١ والدعوى الصلحية الجزائية رقم
(٢٠٠٧/١٠٤٨) صلح جزاء عمان والمفضولة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣ والدعوى الصلحية
الجزائية رقم (٢٠٠٦/٣٢٧٧) صلح جزاء عمان والمفضولة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٦
ويطلب عرض ملفات القضايا المشار إليها من محمنا لوجود مخالفة للقانون في الأحكام
المنكورة وقد اكتسب الحكم الدرجة القطعية ولم يسبق لمحمنا التحقيق فيها .

وقد استند طلب النقض إلى السبب الآتي :-

* أخطأت محكمة استئناف عمان وخالفت الواقع والقانون عندما قررت فسخ
القرار المستأنف في شقه الجزائي فقط ذلك أن الاستئناف مقدم للمرة الثانية وعلى
الشقين الجزائي والمدني ومعنى من الرسوم عملاً بالمادة (١٤) من نظام رسوم المحاكم.

الـقـرـار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن المشتكى عليها :-

- ١.
- ٢.

قد أحيلنا إلى محكمة صلح جزاء شمال عمان في القضية رقم (٢٠٠٥/٥٧٥٤) لمحاكمتها عن جرم إعطاء شيك لا يقابله رصيد بحدود المادة (٤٢١) من قانون العقوبات.

وقد تقدم المشتكى في هذه الشكوى بدعوى بالحق الشخصي .

وبتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٦ اصدر قاضي الصلح حكماً غيابياً بحق المشتكى عليها المدعى عليهما بالحق الشخصي يقضي بـ:-

١. إدانة المشتكى عليهما المدعى عليهما بالحق الشخصي الأولى بالجرم المسند إليهما وهو إصدار شيك بدون رصيد خلافاً للمادة (٤٢١) من قانون العقوبات والحكم عليهما بالغرامة (١٠٠) دينار والرسوم . إدانة المشتكى عليه المدعى عليه بالحق الشخصي الثاني بجرم إصدار شيك بدون رصيد وخلافاً للمادة (٤٢١) من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم والغرامة مائة دينار والرسوم .
٣. إلزام المشتكى عليهما المدعى عليهما بالحق الشخصي بقيمة الادعاء بالحق الشخصي وهو عبارة عن قيمة الشيك موضوع الشكوى والبالغة (١٠٠) ألف دينار وتضمنيهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والقائدة القانونية من تاريخ استحقاق الشيك وحتى السداد التام .

• ۱۹۸۳ء کی رو سے

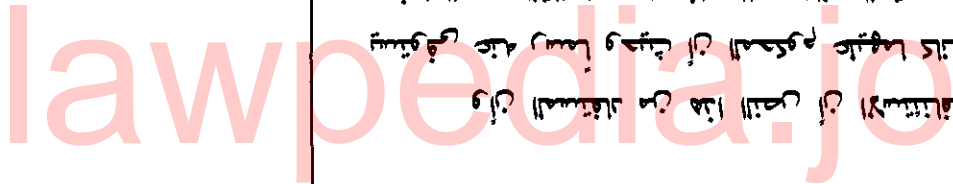
۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے

• ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے

۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے

• ۱۹۸۳ء کی رو سے

۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے




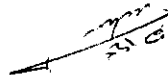
۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے


:- ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے

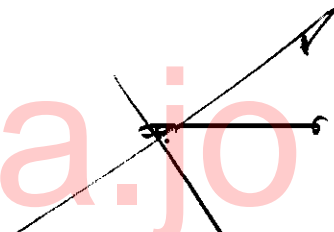
• ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے ۱۹۸۳ء کی رو سے


٣٠٣


قاضي


رئيس الدائرة


قاضي


قاضي


القاضي

٢٠٠٨/٩/٣١ الموافق ١٤٣٠ سنة الثامن عشر ١٧٤٠

النيقضي القاضي عماد بالحكم المادة (٢٩١) من قانون اصول المحاكمات الجزائية .
واعادة الاوراق لمخبرها وباعتبار النقص في اصلاح المحكوم عليه فيكون له مهلة قبول
(٢٠٠٨/٧/٣٩٢) رقم الاستئناف المحكمة ونيقضي قرار النقص في طلب قبول قهر
انذاته